

معاملة الأسير قبل نقله لدار الإسلام:

مبادئ الإسلام تدعو إلى الرفق بالأسرى، وتوفير الطعام والشراب والكساء لهم، واحترام آدميتهم، لقوله تعالى: { وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا إِنَّمَا تُطْعَمُكُمْ لُوجْهَ اللَّهِ لَلَّا تُزِيدَ مِنْكُمْ جَزَاءً وَكَلَّا شُكُورًا } إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا [الإنسان: 8 - 01]، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَحْسِنُوا إِسَارَهُمْ، وَقِيلُوا لَهُمْ، وَأَسْفُوهُمْ حَتَّى يَبْرُدُوا فَتَقْتُلُوا مَنْ بَقِيَ، لَلَّا تَجْمَعُوا عَلَيْهِمْ حَرَّ الشَّمْسِ وَحَرَّ السَّلَاحِ - وَكَانَ يَوْمًا صَائِفًا. فَقِيلُوا لَهُمْ وَأَسْفُوهُمْ وَأَطْعَمُوهُمْ، فَلَمَّا أُبْرِدُوا رَاحَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْتُلُ مَنْ بَقِيَ " وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « فِي بَنِي قُرَيْظَةَ بَعْدَ مَا احْتَرَقَ النَّهَارُ فِي يَوْمِ صَائِفٍ: لَلَّا تَجْمَعُوا عَلَيْهِمْ حَرَّ هَذَا الْيَوْمِ وَحَرَّ السَّلَاحِ. قِيلُوا لَهُمْ حَتَّى يَبْرُدُوا. فَقِيلُوا لَهُمْ حَتَّى أُبْرِدُوا، ثُمَّ رَاحُوا بِبِقِيَّتِهِمْ فَقَتَلُوهُمْ. وَقَدْ كَانَ أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَحْمَالِ التَّمْرِ فَنَثَرَتْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ، فَكَانُوا يَكْدُمُونَهَا كَدَمَ الْحُمْرِ » .

وَقَالَ الْفُقَهَاءُ: وَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ قَتْلَ الْأَسَارِيِّ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَّا يُعَذِّبَهُم بِالْعَطَشِ وَالْجُوعِ وَلَكِنَّهُ يَقْتُلُهُمْ قَتْلًا كَرِيمًا. يَعْنِي لَلَّا يَنْبَغِي أَنْ يُمَثَلَ بِهِمْ. فَقَدْ « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمِثْلَةِ وَلَوْ بِالْكَتْبِ الْعُقُورِ » .
وَيَجُوزُ حَبْسُ الْأَسْرِيِّ فِي أَيِّ مَكَانٍ، لِيُؤْمِنَ مِنْهُمْ مِنَ الْفَرَارِ، فَقَدْ جَاءَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أُتَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سُورِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: « أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ »، فَمَا تَلَّقَى إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاعْتَسَلَ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ " رواه البخاري

حكم الإمام في الأسرى:

يرجع الأمر في أسرى الحربين إلى الإمام، أو من ينيه عنه.
وَجَعَلَ جُمْهُورُ الْفُقَهَاءِ مَصَائِرَ الْأَسْرِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ، وَقَبْلَ إِجْرَاءِ قِسْمَةِ الْعَنَائِمِ بَيْنَ الْعَانِمِينَ، فِي أَحَدِ أُمُورٍ: فَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ عَلَى تَخْيِيرِ الْإِمَامِ فِي الرِّجَالِ الْبَالِغِينَ مِنْ أَسْرَى الْكُفَّارِ، بَيْنَ قَتْلِهِمْ، أَوْ اسْتِرْقَاقِهِمْ، أَوْ الْمَنِّ عَلَيْهِمْ، أَوْ مَفَادَاتِهِمْ بِمَالٍ أَوْ نَفْسٍ.
أَمَّا الْحَنَفِيَّةُ: فَقَدْ قَصَرُوا التَّخْيِيرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أُمُورٍ فَقَط: الْقَتْلُ، وَالْاسْتِرْقَاقُ، وَالْمَنُّ عَلَيْهِمْ بِجَعْلِهِمْ أَهْلَ ذِمَّةٍ عَلَى الْجَزْيَةِ، وَلَمْ يَجِزُوا الْمَنِّ عَلَيْهِمْ دُونَ قَيْدٍ، وَلَا الْفِدَاءَ بِالْمَالِ إِلَّا عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بِالنِّسْبَةِ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ، أَوْ إِذَا كَانَ الْمَسْلُومُ يَحَاجُّهُ لِلْمَالِ. وَأَمَّا مَفَادَاتُهُمْ بِأَسْرَى الْمُسْلِمِينَ فَمَوْضِعٌ خَلَفَ عَنْدهُمْ. وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَخِيرُ فِي الْأَسْرِيِّ بَيْنَ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ: فَمَا أَنْ يَقْتُلَ، وَإِمَّا أَنْ يَسْتَرْقِيَ، وَإِمَّا أَنْ يَعْتَقَ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ فِيهِ الْفِدَاءَ، وَإِمَّا أَنْ يَعْقِدَ عَلَيْهِ الذِّمَّةَ وَيَضْرِبَ عَلَيْهِ الْجَزْيَةَ، وَالْإِمَامُ مُقَيَّدٌ فِي اخْتِيَارِهِ بِمَا يَحْفَظُ مَصْلَحَةَ الْجَمَاعَةِ.
وَيَتَّفِقُ الْفُقَهَاءُ: عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي السَّبَايَا مِنَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّةِ أَنَّهُمْ لَا يَقْتُلُونَ. فَفِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلدَّرَدِيرِيِّ: وَأَمَّا النِّسَاءُ وَالذَّرَارِيُّ فَلَيْسَ فِيهِمْ إِلَّا الْاسْتِرْقَاقُ أَوْ الْفِدَاءُ.
كَمَا يَتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّ الْأَسِيرَ الْحَرْبِيَّ الَّذِي أَعْلَنَ إِسْلَامَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ، لَا يَحِقُّ لِلْإِمَامِ قَتْلُهُ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ عَاصِمٌ لِدَمِهِ عَلَى مَا سَيَأْتِي.
وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ: إِنْ خَفِيَ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ أَمِيرِ الْجَيْشِ الْأَحْظُ حَبْسَهُمْ حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْاجْتِهَادِ، وَيُصْرَحُ ابْنُ رَشْدٍ بِأَنَّ هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ يُوْجَدُ تَأْمِينٌ لَهُمْ.

حكم أسرى البغاة:

وَيَتَّفِقُ الْفُقَهَاءُ: عَلَى عَدَمِ اسْتِرْقَاقِ أَسْرَى الْبِغَاةِ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَمْنَعُ اسْتِرْقَاقَ ابْتِدَاءً، فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: « يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدِ، هَلْ تَدْرِي كَيْفَ حَكَمَ اللَّهُ فِيْمَنْ بَغَى فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ » قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: « لَلَّا يُدْفَعُ عَلَيَّ جَرِيحُهَا، وَكَلَّا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَكَلَّا يُقْتَلُ هَارِبُهَا، وَكَلَّا يُقَسَمُ فِيْهَا » مسند الروياني ضعيف . أي لا يسترقون ولذا فإنه لا تسبى نساؤهم ولا ذراريهم.
وَالْأَصْلُ أَنَّ أَسْرِيَهُمْ لَا يُقْتَلُ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ كُلِّ مِنَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ: حَتَّى قَالَ الْحَنَابِلَةُ: وَإِنْ قَتَلَ أَهْلُ الْبِغْيِ أَسْرَى أَهْلِ الْعَدْلِ لَمْ يَجْزَ لِأَهْلِ الْعَدْلِ قَتْلُ أَسَارِهِمْ، لِأَنَّهُمْ لَا يَقْتُلُونَ بَجْنَايَةَ غَيْرِهِمْ، وَيَتَّجِهُ الْمَالِكِيَّةُ وَجْهَةَ الشَّافِعِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ فِي عَدَمِ قَتْلِ الْأَسْرِيِّ. غَيْرَ أَنَّهُ جَاءَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْمَالِكِيَّةِ: أَنَّهُ إِذَا أُسِرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ

الْحَرْبِ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ لَمْ يَتَّبَ قَتِلَ. وَقِيلَ: يُؤَدَّبُ وَلَا يُقْتَلُ وَإِنْ كَانَتْ الْحَرْبُ قَائِمَةً فَلِلْإِمَامِ قَتْلُهُ. وَلَوْ كَانُوا جَمَاعَةً، إِذَا خَافَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ ضَرَرٌ.

أَمَّا الْحَنَفِيَّةُ فَيُفَرِّقُونَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ لِأَسْرَى الْبِغَاةِ فَتْنَةٌ، وَبَيْنَ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُمْ فَتْنَةٌ، فَقَالُوا: لَوْ كَانَ لِلْبِغَاةِ فَتْنَةٌ أُجْهِزَ عَلَى جَرِيحِهِمْ، وَأَتَّبَعَ هَارِبُهُمْ لِقَتْلِهِ أَوْ أَسْرِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَتْنَةٌ فَلَا، وَالْإِمَامُ بِالْخِيَارِ فِي أَسْرِهِمْ إِنْ كَانَ لَهُ فَتْنَةٌ: إِنْ شَاءَ قَتَلَهُ لَدَلَّا يَنْقَلِتَ وَيَلْحَقَ بِهِمْ، وَإِنْ شَاءَ حَبَسَهُ حَتَّى يَتُوبَ أَهْلُ الْبِغْيِ، قَالَ الشَّرْنِبَلِيُّ: وَهُوَ الْحَسَنُ، لِأَنَّ شَرَّهُ يَنْدَفِعُ بِذَلِكَ، وَقَالُوا: إِنْ مَا قَالَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ عَدَمِ قَتْلِ الْأَسِيرِ مَوْوَلٍ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فَتْنَةٌ، فَعَنِ أَبِي الرِّضَا، قَالَ: رُفِعَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ رَجُلٍ قَبِيلٍ: سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ: « كَيْفَ سَرَقْتَ؟ » فَأَخْبَرَهُ بِأَمْرٍ لَمْ يَرِ عَلَيْهِ فِيهِ قَطْعًا،

« فَضَرَبَهُ أَسْوَاطًا، وَخَلَّى سَبِيلَهُ » مصنف عبد الرزاق الصنعاني: ضعيف

وعن أبي جعفر قال: كان علي رضي الله عنه إذا أتى الأسير يوم صفين أخذ دابته وسلاحه وأخذ عليه أن لا يعود وخلي سبيله. الخراج

لأبي يوسف: صحيح مرسل

أما إذا لم تكن لهم فتنة فلا يقتل أسيرهم. والمرأة من أهل البغي إذا أسرت وكانت تقاتل حست ولا تقتل، إلا في حال مقاتلتها. وكذا العبيد

وَالصَّيَّانَ.

وَيَتَّفِقُ الْمُفْهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِدَاؤُهُمْ نَظِيرَ مَالٍ، وَإِنَّمَا إِذَا تَرَكْتَهُمْ مَعَ الْأَمْنِ كَانَ مِجَانًا، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَعَصِمُ النَّفْسَ وَالْمَالَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْإِمَامِ مَوَادَعَتُهُمْ عَلَى مَالٍ، وَإِنْ وَادَعَهُمْ عَلَى مَالٍ بَطَلَتْ الْمَوَادَعَةُ وَنَظَرَ فِي الْمَالِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ فَيْئِهِمْ أَوْ مِنْ صِدْقَاتِهِمْ لَمْ يَرُدَّهُ عَلَيْهِمْ، وَصَرَفَ الصَّدَقَاتِ فِي أَهْلِهَا، وَالْفَيْءِ فِي مُسْتَحِقِّيهِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ خَالِصِ أَمْوَالِهِمْ وَجِبَ رَدُّهُ عَلَيْهِمْ.

وَيَجُوزُ مُفَادَاتُهُمْ بِأَسَارِي أَهْلِ الْعَدْلِ، وَإِنْ أَبِي الْبَغَاةِ مُفَادَاةَ الْأَسْرَى الَّذِينَ مَعَهُمْ وَحَبْسَهُمْ، قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: أَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ لِأَهْلِ الْعَدْلِ حَبْسُ مَنْ مَعَهُمْ، لِيَتَوَصَّلُوا إِلَى تَخْلِيصِ أَسَارِهِمْ، وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَجُوزَ حَبْسُهُمْ وَيُطْلَقُونَ، لِأَنَّ الْمُرْتَبِ فِي أَسَارِي أَهْلِ الْعَدْلِ لِغَيْرِهِمْ.

وَعَلَى مَا سَبَقَ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ قَتْلِهِمْ، فَإِنَّهُمْ يَحْسِبُونَ وَلَا يَخْلَى سَبِيلَهُمْ، إِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنَعَةٌ، وَلَوْ كَانَ الْأَسِيرُ صَبِيًّا أَوْ امْرَأَةً أَوْ عَبْدًا إِنْ كَانُوا مُقَاتِلِينَ، وَإِلَّا أَطْلَقُوا بِمَجْرَدِ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ، وَيَنْبَغِي عَرْضُ التَّوْبَةِ عَلَيْهِمْ وَمَبَايَعَةُ الْإِمَامِ. وَلَوْ كَانُوا مُرَاهِقِينَ وَعَبِيدًا وَنِسَاءً غَيْرَ مُقَاتِلِينَ أَوْ أَطْفَالًا أَطْلَقُوا بَعْدَ الْحَرْبِ دُونَ أَنْ تُعْرَضَ عَلَيْهِمْ مَبَايَعَةُ الْإِمَامِ. وَفِي وَجْهِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ وَفِي الْآخِرِ، يَحْسِبُونَ: لِأَنَّ فِيهِ كَسْرًا لِقُلُوبِ الْبَغَاةِ. وَإِنْ أَسْرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَسَارَى مِنَ الْفَرِيقِ الْآخِرِ، جَازَ فِدَاءُ أَسَارَى أَهْلِ الْعَدْلِ بِأَسَارِي أَهْلِ الْبَغْيِ. وَإِنْ قَتَلَ أَهْلُ الْبَغْيِ أَسَارَى أَهْلِ الْعَدْلِ، لَمْ يَجْزِ لِلْأَهْلِ الْعَدْلِ قَتْلُ أَسَارِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَّا يَقْتُلُونَ بِجَنَابَةِ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَزِرُونَ وَزْرَ غَيْرِهِمْ.

وَإِنْ أَبِي الْبَغَاةِ مُفَادَاةَ الْأَسْرَى الَّذِينَ مَعَهُمْ، وَحَبْسَهُمْ، أَحْتَمِلُ أَنْ يَجُوزَ لِلْأَهْلِ الْعَدْلِ حَبْسُ مَنْ مَعَهُمْ؛ لِيَتَوَصَّلُوا إِلَى تَخْلِيصِ أَسَارِهِمْ بِحَبْسِ مَنْ مَعَهُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَّا يَجُوزَ حَبْسُهُمْ وَيُطْلَقُونَ؛ لِأَنَّ الذَّنْبَ فِي حَبْسِ أَسَارِي أَهْلِ الْعَدْلِ لِغَيْرِهِمْ.

فَعَلَى هَذَا: لَوْ بَطَلَتْ شَوْكَتُهُمْ، وَلَكِنْ يَتَوَقَّعُ اجْتِمَاعُهُمْ فِي الْحَالِ: فَفِي إِرْسَالِهِ وَجِهَانِ وَأَطْلَقَهُمَا فِي الرَّعَايَتَيْنِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرِ، وَالْفُرُوعِ. قُلْتُ: الصَّوَابُ عَدَمُ إِرْسَالِهِ. وَقِيلَ: يَجُوزُ حَبْسُهُ لِيُخْلَى أَسِيرُنَا.

أَسْرَى الْحَرْبِيِّينَ إِذَا أَعَانُوا الْبَغَاةَ:

قَالَ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ: إِذَا اسْتَعَانَ الْبَغَاةَ عَلَى قِتَالِنَا بِقَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَمْوَهُمْ، أَوْ لَمْ يُؤْمِنُوهُمْ، فَظَهَرَ أَهْلُ الْعَدْلِ عَلَيْهِمْ، فَوَقَعُوا فِي الْأَسْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْعَدْلِ، أَخَذُوا حَكْمَ أَسْرَى أَهْلِ الْحَرْبِ، وَأَسْتَشَى الشَّافِعِيَّةُ مَا إِذَا قَالَ الْأَسِيرُ: ظَنَنْتُ جَوَازَ إِعَانَتِهِمْ، أَوْ أَنَّهُمْ عَلَى حَقِّ وَلِيِّ إِعَانَةِ الْمُحِقِّ، وَأَمَّا تَصَدِيقُهُ فَإِنَّهُ يَبْلُغُ مَأْمَنَهُ، ثُمَّ يَقَاتِلُ كَالْبَغَاةِ.

الْأَسْرَى مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِذَا أَعَانُوا الْبَغَاةَ:

إِذَا اسْتَعَانَ الْبَغَاةَ عَلَى قِتَالِنَا بِأَهْلِ الذِّمَّةِ، فَوَقَعَ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي الْأَسْرِ، أَخَذَ حَكْمَ الْبَاغِيِّ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ، فَلَا يَقْتُلُ إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ فِتْنَةٌ، وَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ إِذَا كَانَتْ لَهُ فِتْنَةٌ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُهُ.

وَقَالَ الْمَالِكِيَّةُ: إِذَا اسْتَعَانَ الْبَاغِي الْمَتَاوَلِ بِذِمِّي فَلَا يَغْرَمُ الذِّمِّيَّ مَا أَتْلَفَهُ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ، وَلَا يُعَدُّ خُرُوجَهُ مَعَهُ نَقْضًا لِلْعَهْدِ. أَمَا إِنْ كَانَ الْبَاغِي مَعَانِدًا - أَيْ غَيْرَ مُتَاوَلٍ - فَإِنَّ الذِّمِّيَّ الَّذِي مَعَهُ يَكُونُ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ، وَيَكُونُ هُوَ وَمَالُهُ فَيْئًا. وَهَذَا إِنْ كَانَ مُخْتَارًا، أَمَا إِنْ كَانَ مَكْرَهًا فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ، وَإِنْ قَتَلَ نَفْسًا يُؤْخَذُ بِهَا، حَتَّى لَوْ كَانَ مَكْرَهًا.

وَقَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ فِي ذَلِكَ كَقَوْلِ الْمَالِكِيَّةِ. قَالُوا: لَوْ أَعَانَ الذِّمِّيُّونَ الْبَغَاةَ فِي الْقِتَالِ، وَهُمْ عَالِمُونَ بِالْتَحْرِيمِ مُخْتَارُونَ انْتَقَضَ عَهْدُهُمْ، كَمَا لَوْ انْتَفَرَدُوا بِالْقِتَالِ.

أَمَا إِنْ قَالَ الذِّمِّيُّونَ: كُنَّا مَكْرَهِينَ، أَوْ ظَنَّنَا جَوَازَ الْقِتَالِ إِعَانَةً، أَوْ ظَنَّنَا أَنَّهُمْ مُحِقُّونَ فِيمَا فَعَلُوهُ، وَأَنْ لَنَا إِعَانَةَ الْمُحِقِّ وَأَمَّا صِدْقُهُمْ، فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ، لِمَوَافَقَتِهِمْ طَائِفَةً مُسْلِمَةً مَعَ عَدْرِهِمْ، وَيَقَاتِلُونَ كِبَغَاةٍ.

وَمِثْلُهُمْ فِي ذَلِكَ الْمُسْتَأْمِنُونَ، عَلَى مَا صَرَحَ بِهِ الشَّافِعِيَّةُ.

وَالْحَنَابِلَةُ قَوْلَانِ فِي انْتِقَاضِ عَهْدِهِمْ، أَحَدُهُمَا: يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ، لِأَنَّهُمْ قَاتَلُوا أَهْلَ الْحَقِّ فَانْتَقَضَ عَهْدُهُمْ كَمَا لَوْ انْتَفَرَدُوا بِقَتْلِهِمْ. وَيَصِيرُونَ كَأَهْلِ الْحَرْبِ فِي قَتْلِ مُقْبِلِهِمْ وَاتِّبَاعِ مَدْبِرِهِمْ وَجَرِيحِهِمْ.

وَالثَّانِي: لَا يَنْتَقِضُ، لِأَنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ لَا يَعْرِفُونَ الْمُحِقَّ مِنَ الْمُبْطِلِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ شِبْهَةً لَهُمْ. وَيَكُونُ حَكْمُهُمْ حَكْمَ أَهْلِ الْبَغْيِ فِي قَتْلِ مُقْبِلِهِمْ، وَالْكَفِّ عَنِ أَسِيرِهِمْ وَمَدْبِرِهِمْ وَجَرِيحِهِمْ.

وَإِنْ أَكْرَهُهُمْ الْبَغَاةَ عَلَى مَعُونَتِهِمْ، أَوْ ادَّعَوْا ذَلِكَ قَبْلَ مِنْهُمْ، لِأَنَّهُمْ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ وَقَدَّرْتَهُمْ. وَكَذَلِكَ إِنْ قَالُوا: ظَنَّنَا أَنَّ مَنْ اسْتَعَانَ بِنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَزِمْنَا مَعُونَتَهُ، لِأَنَّ مَا ادَّعَوْهُ مُحْتَمَلٌ، فَلَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُمْ مَعَ الشِّبْهَةِ.

وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ الْمُسْتَأْمِنُونَ نَقْضَ عَهْدِهِمْ. وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ أَقْوَى حَكْمًا، لِأَنَّ عَهْدَهُمْ مُؤَبَّدٌ، وَلَا يَجُوزُ نَقْضُهُ لِخَوْفِ الْخِيَانَةِ مِنْهُمْ، وَيَلْزَمُ الْإِمَامَ الدَّفْعُ عَنْهُمْ، وَالْمُسْتَأْمِنُونَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

وَإِذَا أَسْرَ مَنْ يَرَادُ عَقْدُ الْإِمَامَةِ لَهُ، وَكَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْخِلَاصِ مِنَ الْأَسْرِ، مَنَعَ ذَلِكَ مِنْ عَقْدِ الْإِمَامَةِ لَهُ.

وللحديث بقية

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com